

بالمصادر ومنه قوله تعالى في كلمة سوا بيننا وبينكم ولا يشئ ولا يقع على
الصحى وهو صاحب الفعل بعد اعني فقلت من لنا ويل المصدر يستد
لما صرح بملكه الذي يشئ من قوله تعالى سوا عليهم الا انه لم يصرح
والتعريف تعلقه بالنوع وتعلقه بغيرها سياتي تفكرك ما وقع الاستدلال
عنه السالك ثم يحتاج الى جعله او بمعنى الواو لان التسوية انما تكون بين
المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه الواو كما صطف بعد الواو
بالمعنى فذا عراب هذا التركيب وجد اخر لا يحتاج عليه الى جعله او بمعنى
الواو والمختص ان سوا منه مثله حتى يستد المحذوف من الواو بسوا
وهذه الجملة الاسمية والتعاضد شرط مقدور ان لا تكون جملة التسمية
صريحا بعد سوا فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بالذات بمعنى
او والتقدير هنا ان تعلقه الشئ بالنوع او بغيرها لان سوا انما هو
السراسر في بعض زيادة وكنت ايضا قوله سوا في جملة استاذ لبيان
عدم تعلق الشئ بالذات هو المحذوف عليه لان تمام التعريف او التعريف
ليسان ما هيبة المحذوف والبيان هو تعلقه ان الشئ بالنوع ان
الانعام وقوله او بغيرها ان كان الضمير هو المحذوف انما هو اي انما يتحقق
وان لم يتعدوا شئ فغيره كالعلم والسياسة والكرم كالمعنى السراسر ويقال لها
الذات مثل وهذا التعلق لا يتحقق الا بعد ذلك لان تمامه ولا يتقادم من مكرره وهذا
بمعنى قوله بعضهم الضمير بالانسان ولا يتقبل منه الى غيره
والفعل مثل ما يتقبل منه الى غيره وهذا المحذوف اصطلاح واما المعنى الثاني
لكل سراسر فانها من الفعل وهو الزيادة مطلقا منه عليه السراسر
ويدخل في قوله او بغيرها الذات فتدخل في كلام المحذوف الذات فبقية
اولى من قوله سوا تعلقه بالضمير انما بالانواع او بغيرها هذا
على معنى المحذوف وذهب الاسامير الى ان المحذوف بالضمير هو
بينه وبينه الشئ بانه لا يخص بالشئ الواصلة الى الحاد والشئ
مختص بهما اي بينه وكتب انهم انظر لما ذكرنا من الواو والشئ المحذوف
الشئ وبينه وبينه وبين المحذوف ان غير محذوف من المتكلم
منه المحذوف وتكون جملة ضمير من حيث وقوعه من مقابلة الانعام وان
لا يكون ضمير من حيث وقوعه من مقابلة الذات والمصاحف المشابهة
وكتب انهم والشئ في لغة فعل او بغيره وان تعلقه بالضمير
بينه وبينه تعلقه بالانعام بعد تعلقه بالانعام وتعلقه بالانعام
عليه بحيث لو تعلق بالانعام عرف المنه عن غيره وهو في الصحة

فعل

تعلقه بالانعام الذي هو اعتقاد وتعلقه بالانعام وهو اعتقاد والمنه بما انما
او بغيره الشئ او فعله فعله الاول ثم تعلقه بالانعام وهو الاعتقاد
تعلقه بالشئ او فعله الاعتقاد والاول ثم تعلقه بالانعام وهو الاعتقاد
التعظيم لا يقال اعتقادا والمصطلح هو الشئ الجانبي فلو كان متعلقا بنفسه
لانا نقول ليس هو اعتقادا والمصطلح هو الاعتقاد وانما في المنه بصفات
الكل وهذا يدل على اعتقادا اخر هو اعتقادا وتعلقه بتقدير انما هو الاعتقاد
الاعتقاد والتصديق جائزا او بغيرها كما تقدم الا وقبله الحاد الذي هو كذا
بينه وبينه تعلقه بالانعام بان الاعتقاد لا يتكلم بصفات
عنه قصد مع انه تعلقه بالتعظيم بمعنى من الشئ فكان لا حاست
بقوله يتصديه تعظيم المنه او بغيره يكونه منها متعلقه بغيره
فصحة لفعل اي صادرا من مصدر يكونه الى لا يفعل لان معنى الاسر والصفات
ليس فعلا ولا ينافيه رتبة الفعل حتى يتعلق به الحاد ولا يتعلق له
المقصود جعل الانعام بعلته للشئ الذي هو الفعل والمنه لا ياتي عن
الشئ ولا يتركه جعله متعلقا للشئ لانما بينه وبينه الشئ ولا ياتي
لما هو ظاهره انما ياتي بالشئ بالانسان قديم اللسان لان الظاهر من الانعام
والتعظيم الجانبي من الى غير الاسر او غيرها او الجانبي عطف باو
اشارته الى استعمال كل من لفظه في المثال فيكونه شكلا ولا بد ان يكون
البدن حاد شئ المصطلح من وجوب مطابقة الاعتقاد في الشئ بالانسان
والاركان وعدم مخالفة الاركان ايضا من اللسان لان ما ذكره شرط خارج كذا
في المفرد او بالاركان الحاد والاركان ما عدا اللسان من الجوارح والاعتقاد
وانما انزله بالذات كرمه انما دخل في الجوارح لا يختص به من بينها بالذات فيه
بمقتضى اجتماع الحمد والشئ فيما اذا كان الشئ بالانسان من مقابلة الاحسان
او بغيره محذوف الزيادة المحذوف من جانب الحمد والمتعلق من جانب الشئ
فتدنيا للاخص في جانب كل منهما ما افاده ضمير وتظهر من كلامهم ان بين
المحذوفين محذوفين محذوفين مطلقا وكذا بين المتعلقين وان بين محذوفين
الحمد ومحذوفين الشئ محذوفين محذوفين من مقابلة الشئ بالانسان في مقابلة
احسان وبنفس المحذوفين الشئ بالانسان لان مقابلة احسان وبنفس الشئ
في مقابلة اللسان من مقابلة احسان وكتب انهم قوله في المحذوفين
على التوحيدي لان الظاهر من التوحيدي هو النسبة بين المحذوفين
وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشئ
فخرج ما يظن من التوحيديين تعلقهما شرا ما يظن من الظاهر عليه